الصندوق الوطني لدعم متضرري الزلزال يناقش واقع تنفيذ الأبنية عن طريق مؤسسة الإسكان

عرنوس: تحويل الرصيد المالي المتبقي المخصص لدعم المناطق المتضررة في موازنة عام ٢٠٢٣ إلى حساب الصندوق

كلاس: الموافقة على دعم ١٦٥ متضرراً حتى الآن بقيمة ٦,٧ مليارات ليرة

الوطن

أجرى مجلس إدارة الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال خلال اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس تتبعاً لتنفيذ إستراتيجية تقديم الدعم للمتضررين وفق الشرائح المعتمدة، وواقع الطلبات المقدمة للحصول على الدعم في المحافظات التي تعرضت للزلزال، إضافة إلى مناقشة واقع تنفيذ الأبنية من خلال الاكتتاب عن طريق المؤسسة العامة للإسكان.

وأكد عرنوس أهمية المتابعة المستمرة لخطة عمل الصندوق وتقديم الدعم للمتضررين والمعالجة المباشرة لأي عقبات، بما يضمن تنفيذ الخطة وحصول المتضررين على الدعم بكل يسر وسهولة، مشدداً على الجهات المعنية ببذل أقصى الجهود والتواصل المستمر مع المتضررين حتى حصولهم على الدعم وفق الشرائح المعتمدة.

ووجه عرنوس وزارة المالية بتحويل الرصيد المالي المتبقي والمخصص لدعم المناطق المتضررة من الزلزال في موازنة عام ٢٠٢٣ إلى حساب الصندوق، وذلك ضمن توجه الدولة لتقديم كامل الدعم الممكن للصندوق.

واستعرض مدير الصندوق فارس كلاس نتائج العمل حسب المحافظات التي تعرضت للزلزال، موضحاً أن ٣٢٢ طلباً تم تقديمه وتمت الموافقة على منح الدعم لـ ١٦٥ متضرراً حتى الآن بقيمة وصلت إلى ٦ مليارات و٧٢٠ مليون ليرة سورية، مشيراً إلى الاستمرار بمعالجة كل الطلبات المقدمة للحصول على الدعم.

وبيّن المجتمعون أهمية مبادرة المتضررين في المحافظات المعنية لتقديم الطلبات للحصول على الدعم في ظل الإجراءات المبسطة والتسهيلات المقدمة، مشددين على المصارف العامة لـلإسراع بمنح القروض للمتضررين.

وتم خلال الاجتماع الموافقة على الخطة المقترحة لتمويل تنفيذ الأبنية عن طريق المؤسسة العامة للإسكان، كما تمت الموافقة على تأمين عقارات في مدينة جبلة لإشادة أبنية للمتضررين.

يذكر أن الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال أحدث بموجب المرسوم التشريعي رقم ٧ لعام ٢٠٢٣، ويعد إحدى أدوات الاستجابة لتداعيات الزلزال، ويركز على المتضررين ويسهم بدعمهم مالياً، ليتمكنوا من تجاوز الضرر الجسدي أو المادي أو المعنوي والنهوض من جديد، إلى جانب الخطط الحكومية التي يتم العمل عليها على المدى المتوسط والطويل.

---

890 ألف مواطن متضرر من الزلزال في اللاذقية.. ومطالبات بتحديد مصيرهم قبل الشتاء القادم

المحافظة: إشكاليات بسبب إثبات الملكية سواء بالمخالفات أم الشيوع.. ومنح القروض ينتظر التعليمات التنفيذية

اللاذقية– عبير محمود

نحو ٩ أشهر مضت على كارثة الزلزال، ولا يزال عدد كبير من المتضررين في اللاذقية بانتظار التعليمات الخاصة بحالات الأبنية المتصدعة سواء فيما يخص الترميم أم التدعيم، مطالبين الجهات المعنية بالإسراع بإصدار التعليمات التنفيذية للاستفادة من القروض المالية.

وأكد عدد من الأهالي المتضررين أنهم على مقربة من مضي أكثر من ٩ أشهر على الكارثة ومصيرهم لا يزال مجهولاً بخصوص آلية إعادة تأهيل منازلهم قبل حلول الشتاء من جديد، وربما تتعرض للهدم في حال حدوث هزات خلال فترات العواصف في حال لم تكن مدعمة.

وأشارت عدة عائلات إلى ضرورة لحظ معاناتهم في مسألة إيجار المنازل التي تكوي جيوبهم وهم متضررون من الكارثة وينتظرون بارقة أمل تمكنهم من العودة إلى بيوتهم والتخلص من تكاليف الإيجار الشهرية في ظل استغلال بعض المؤجرين لظروفهم الصعبة ورفع الإيجار بين الحين والآخر.

وشدد عدد من المتضررين في اللاذقية على أهمية استكمال عمل لجان السلامة وإصدار القوائم الاسمية عبر لجنة القرار ٥٥٥، ومعالجة الاعتراضات فيما يخص القوائم السابقة، لتتسنى لأصحاب العقارات المتضررة الواردة فيها الاستفادة من القروض والإعفاءات المالية، بما يخفف الأعباء عنهم.

مصدر في محافظة اللاذقية أكد لـ«الوطن»، أن لجنة القرار ٥٥٥ الخاصة بإصدار قوائم المتضررين من الزلزال التي تم تشكيلها بقرار من وزير الإدارة المحلية والبيئة تنفيذاً للمرسوم رقم ٣ لعام ٢٠٢٣، مستمرة بالعمل على إعداد القوائم للعقارات التي هدمت لحظة وقوع الزلزال والعقارات التي أقرت اللجان المختصة حاجتها للتدعيم أو الترميم، لتصدر تباعاً.

وأضاف المصدر: إن هناك إشكاليات بسبب إثبات الملكية سواء بالمخالفات أم الشيوع، ما يحتاج إلى بعض الوقت والجهد لإعداد بيانات دقيقة تضمن استفادة كل المتضررين من مزايا المرسوم رقم ٣ والدعم المقدّم من الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال.

فيما يخص القروض، أشار المصدر إلى أنه سيتم منح القروض عند صدور التعليمات التنفيذية من مجلس النقد والجهات المصرفية المعنية.

وحسب تقرير غرفة عمليات محافظة اللاذقية الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الأول الجاري، فإنه تم تسجيل (١٩٣٤٨) أسرة متضررة بواقع ٨٩٠٤٥ فرداً متضرراً.

ويشير التقرير إلى أنه وفق قاعدة بيانات الأسر المتضررة حسب نتائج عمل لجنة المرسوم رقم ٣ ولجنة القرار ٥٥٥، فقد صدرت أسماء ١٨٣٩ أسرة، منهم ٣٣٢ أسرة في القرداحة، ٨٩٦ أسرة في جبلة، ٥٩٦ أسرة في اللاذقية، وذلك حتى إعداد تقرير الغرفة في ٢٢ تشرين الأول الحالي.

ويوم الجمعة الماضي، كانت أصدرت محافظة اللاذقية قائمة جديدة من أسماء متضرري زلزال شباط الماضي وتشمل دفعة من حالات الهدم الكلي للأبنية والعقارات، إضافة لحالات اعتراض على قوائم سابقة.

وحسب القرار الذي حمل الرقم ٤١٩٦، تم تحديد القائمة الخامسة من أسماء المتضررين، وتضم (المالكين والشاغلين) للأبنية والعقارات المتهدمة بشكل كلي، التي أقرت لجنة السلامة العامة ضرورة هدمها أو حاجتها للتدعيم).

وتشمل القائمة الجديدة أسماء المتضررين «المالكين والشاغلين» بـ٩٦ مقسماً في بلديتي قمين وباب جنة، كانت قد أقرت لجان السلامة العامة حاجتها للهدم والتدعيم، وأسماء المتضررين «مالكين وشاغلين» في ١١١مقسماً، لبعض العقارات المتضررة، التي تعرضت للانهيار الكلي أثناء حدوث الزلزال.

كما تضم القائمة، العقارات التي أقرت لجان السلامة العامة أنها متصدعة وبحاجة للهدم أو التدعيم، بموجب نتائج الاعتراضات على جداول المتضررين الصادرة عن المحافظة سابقاً، في مجلس مدينة اللاذقية وقمين وحميميم والهنادي وبستان الباشا والحفة.

وفي القائمة الجديدة، تم حذف العقارين ٤١٨٠ و٤٢٠١ من منطقة دمسرخو العقارية في مجلس مدينة اللاذقية من جدول المتضررين الصادر بتاريخ ١٤ أيار الماضي، ولجميع مقاسم العقارين بعد أن بين تقرير لجنة السلامة العامة رقم ١٣ ورقم ٢٤ أنهما بحاجة إلى ترميم فقط لا غير.

الجدير ذكره، أن لجنة القرار ٥٥٥، التي تصدر قوائم أسماء المتضررين، تضم الجهات المعنية من الوحدات الإدارية والمديريات الحكومية، كالمالية والعقارية والسجل المدني، وشركتي الكهرباء والاتصالات ومؤسسة المياه، وجمعيات أهلية ومجتمعية.

مديرة دوائر الخدمات لـ«الوطن»: التسوية تمت وفق «ساعة كهرباء»! وهناك مخالفات للمرسوم ٤٠

تفاصيل وأسرار مول الميدان.. لماذا صدرت قرارات الهدم الفوري بحق الـ(Big5)؟

عضو المكتب التنفيذي لـ«الوطن»: أجرينا ٣ صور جوية.. و«لسنا مغرمين بهدم أي مخالفة لكننا مضطرون»

الوطن

ضجة كبيرة أثارها مول الميدان المعروف باسم (Big5) وذلك بعد نشر «الوطن» قرار المكتب التنفيذي في محافظة دمشق القاضي بطي قرارات التسوية الخاصة وتكليف مديرية دوائر الخدمات باستصدار قرارات هدم فوري بالمخالفات المرتكبة ضمن العقار المذكور، وسط مطالبة من شريحة كبيرة بمعرفة الأسباب التي أدت إلى اتخاذ القرار بعد سنوات من تأسيس المول، وتساؤلات مفادها كيف تمت عمليات التسوية سابقاً؟

«الوطن» في متابعتها لهذا الموضوع، تواصلت مع عضو المكتب التنفيذي المكلف شؤون الخدمات والمرافق البلدية في محافظة دمشق عبد الغني عثمان ليؤكد أن العقار كان عبارة عن (منزل عربي) لديه ساعة كهرباء، علماً أن التسويات اعتمدت على هذا الأمر، مبيناً إجراء ٣ صور جوية للعقار ليتبين وجود مخالفة للمرسوم رقم ٤٠ لعام ٢٠١٢، وبالتالي لا تنطبق عليه التسوية على الإطلاق.

مضيفاً: «التسويات الممنوحة عام ٢٠١٨ لم تكن صحيحة، كما أن العقار لديه تسوية وليس هناك رخصة بني على أساسها، حيث إن الترخيص منح عندما كان العقار عبارة عن منزل عربي، إضافة إلى وجود أعمال ترميم زائدة، ما يعكس وجود مخالفة للتسوية، ولاسيما أن الطابق الخامس من العقار ليس موجوداً بموجبها».

وقال: العقار كان عام ١٩٦٤ مستملكاً كحديقة للمحافظة، وبعدها عام ١٩٩٨ استملكته وزارة التربية على أساس أن يصبح مدرسة، ولكن صدر قرار عام ٢٠٠٥ تحول من مدرسة إلى عقار سكني مؤلف من ٦ طوابق، مضيفاً: تم التقدم عند التسوية في عام ٢٠١٨ بتعهد بأن السطح هو مشترك للجوار ضمن العقار نفسه.

ولفت إلى أن هناك لجاناً مختصة على مدار الشهر درست واقع العقار وتم إجراء الصور الجوية، وعليه صدر القرار استناداً إلى وجود مخالفة للمرسوم.

وبين أنه لا يمكن الحجز على العقار لكونه ملكية خاصة، مضيفاً: «لسنا مغرمين بهدم أي مخالفة، ولكن مضطرون نظراً لوجود مخالفة للقانون»، داعياً لعدم القيام بأي مخالفة لأن نهايتها الهدم واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

من جانبها كشفت مديرة دوائر الخدمات في محافظة دمشق ريما جورية لـ«الوطن» أن السبب في صدور قرار الهدم وجود مخالفات للتعليمات التنفيذية للمرسوم ٤٠ لعام ٢٠١٢ على صعيد وجود أعمال ترميم زائدة وتغيير في مواد البناء للمبنى كله، بحيث تم إدخال مواد بناء جديدة، مبينة أن وثيقة التسوية لا تمنحك مواد البناء، ليتبين وجود مواد بناء حديثة ليس لديها إثبات قدم، مضيفة: بناء عليه صدر قرار المكتب التنفيذي وعليه تم إبلاغ أصحاب العلاقة بضرورة وإخلاء العقار خلال ١٥ يوماً.

وأكدت مديرة دوائر الخدمات أن العقار يقع ضمن منطقة «تخطيطية» جزء منه لحديقة وجزء آخر لشارع عام، الجزء المتبقي يتوحد مع عقارات مجاورة تصدر فيها رخص بناء جديدة بناء على المصور التخطيطي.

ورداً على استغراب الكثيرين صدور القرار بعد مرور سنوات على منح قرارات التسوية، استبعدت جورية عدم وجود حالات تلاعب واضحة، مضيفة بالقول: تمت التسوية حينها وفق حيثيات مختلفة وإثباتات قدم، ولكن عند الدخول بالتفاصيل صدر القرار من المكتب التنفيذي بإلغاء كل التسويات.

وحول عدم صوابية هذه التسويات، قالت مديرة دوائر الخدمات: «في تلك الفترة لم يطلب إلا وثيقة إثبات قدم واحدة مقدمة حينها وهي «ساعة كهرباء» والآن هناك وثائق أخرى تعارض الوثيقة القديمة، مضيفة: العقار هو بحكم المرخص وحاصل على الترخيص الإداري، وبناء على قرار المكتب التنفيذي يعتبر الترخيص ملغى.

وأكدت جورية أنه تم استصدار قرارات هدم فورية وأبلغنا أصحاب العلاقة وإنذارهم بالإخلاء بما في ذلك إزالة كل التجهيزات والإشغالات بما في ذلك الإكساءات الموجودة مع منح مهلة خلال مدة أقصاها ١٥ يوماً ليصار إلى القيام بأعمال الهدم بعدها واتخاذ المقتضى اللازم وممارسة الأعمال على الفور.

وحسب جورية أصدرت مديرية دوائر الخدمات مختلف القرارات الإدارية، مؤكدة أن الوثائق أظهرت أن قرارات التسوية كانت خاطئة حينها، الأمر الذي تبين معه مخالفة للمرسوم، الأمر الذي يقتضي الالتزام به من دون أي مخالفة.

وقالت المصادر: مديرية دوائر الخدمات جهة تنفيذية للقرارات، والأمر يسير باتجاه الهدم، وبعد انتهاء المهلة يتم التعامل مع الموضوع بشكل قانوني واتخاذ المقتضى المناسب.

وكانت أكدت المعلومات المتداولة أن المحافظة أوعزت إلى مصادرة البناء بالكامل ولكن قرار المكتب التنفيذي بالإجماع قرر الإزالة الفورية.

بأكثر من ٤,٦ مليارات ليرة مشاريع خدمية في بانياس

رئيس مجلس المدينة: تجسيد مفهوم الإدارة المحلية من خلال تحفيز المجتمع المحلي على المشاركة الفعلية في خطط التنمية

محمود شاهين

استعرض رئيس مجلس مدينة بانياس بشار حمزة المشاريع الخدمية التي يتم إنجازها في المدينة حاليا، ومنها مشروع إصلاح الكورنيش الجنوبي بقيمة ٤٠٠ مليون ليرة سورية.

وأشار حمزة إلى دخول مدينة بانياس بخطة الدولة أي يصبح لها عائدات مالية إضافية وأولها مليار و٨٠٠ مليون لتوسعة الكورنيش الشمالي باتجاه شاليهات مصفاة بانياس، يبدأ العمل بالمشروع أول العام القادم.

ومن مشاريع المدينة مشروع إنشاء مركز خدمة المواطن بقيمة ١١١ مليوناً سيدخل الخدمة قبل نهاية العام الحالي، ومشروع تأهيل ساحة البريد وإنشاء محال تجارية بقيمة ١٧٠ مليوناً ويحقق عائدات سنوية تقدر بـ١٨٠ مليوناً.

ولفت رئيس المجلس إلى مشروع إكساء البناء التجاري على العقار ١٣٥ العائد لمجلس مدينة بانياس بقيمة ١٠٦ ملايين وهو عبارة عن محال تجارية ومكاتب وسط المدينة تحقق عائداً سنوياً يقدر بـ٢٠٠ مليون يدخل الخدمة قبل نهاية العام الحالي

ومشروع إعادة تأهيل ساحة السمك مع الحفاظ على الطابع التراثي بقيمة ١٠٠ مليون ليرة، بالتعاون مع منظمة UNDP، ومشروع تزفيت شوارع المدينة بقيمة ٨٠٠ مليون ليرة.

ومن المشاريع مشروع تزفيت في قرى ابتلة، بلغونس، دير البشل، حرف بنمرة بقيمة ٣٨ مليوناً، ومشروع صرف صحي بقرية العصيبة وخربة السناسل بقيمة ٥٨ مليون ليرة، ومشروع إكساء شوارع ضمن مدينة بانياس بقيمة ١٨٠مليوناً، ومشروع إكساء شوارع ضمن مدينة بانياس بقيمة ١٥٠مليوناً قيد التنفيذ، ومشروع إكساء شارع ابن زيدون بقيمة ٣٠ مليوناً قيد التنفيذ، وإنارة الكورنيش الشمالي والجنوبي بأجهزة إنارة حديثة بقيمة ٢٥ مليوناً.

ولفت حمزة إلى الحصول على آليات جديدة لمجلس المدينة / بوبكات، سيارة قمامة، صهريج /، والنهوض بواقع نادي مجلس مدينة بانياس الرياضي الاجتماعي وتحقيق بطولات على المستوى العربي بكرة الطاولة.

ونوه بتجسيد مفهوم الإدارة المحلية في مدينة بانياس من خلال تحفيز المجتمع المحلي على المشاركة الفعلية في خطط التنمية، حيث شهدت مدينة بانياس مثالاً رائعاً عن تعاون الفعاليات التجارية مع مجلس المدينة من خلال المشاركة الحقيقية في الفعاليات الاجتماعية وتقديم ما يلزم عند الضرورة.

وقال: هذا التعاون يعكس مدى ثقة المجتمع المحلي والعلاقة الجيدة مع القائمين على هذا المجلس إضافة إلى جميع أعضاء مجلس المدينة من ذوي الخبرة والمكانة الاجتماعية وهذا انعكس على أداء المجلس وخلق جو عمل يسوده المحبة والتفاهم والتعاون.